مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة Journal of the University of Babylon for Humanities
2022 /5 المجلد 30/ العدد 5/ 2022 Vol. 30/ No. 5

من عـوارض التّركيب: الحـذف

إسحق "محمد يحيى" الجعبري
كلية الآداب الآداب/ قسم اللّغة العربية/جامعة الخليل/ فلسطين
ishaqj@hebron.edu

تاريخ استلام البحث: 20 / 2 /2022 تاريخ قبول النشر: 1/ 3/2022 تاريخ نشر البحث: 15/5/ 2022

المستخلص:

يعرض هذا البحثُ لعارضٍ من العوارضِ التي تعتور التّراكيب اللّغويةَ، وذلكم العارض هو (الحذف) الذي عدّه ابن جنّي من أبواب شجاعة العربية. ويهدف هذا البحث إلى استجلاء القيمة الدّلالية والمعاني البلاغية الكامنة في الحذف؛ لأنه يضفي على الأبنية النحوية والتراكيب اللّغوية آفاقًا من الدّلالات والمعاني، كالتعظيم والتّنزيه والتّهديد والوعيد والعناية والاهتمام والرحمة وغير ذلك. وإتماما للفائدة، سأعرض للبحث في أربعة محاور: المحور الأول: العوارض عند القدماء والمحدثين. المحور الثّاني: مفهوم الحذف وقيمته الدّلالية. المحور الثّالث: أسباب الحذف ودواعيه. المحور الرابع: أنواع الحذف وشروطُه. المحور الخامس: أغراض الحذف ومراميه.

الكلماتُ الدالة: العوارض، العارض، الحذف، الذّكر، الأبنية، التّراكيب.

An Aspect in Syntactic Deviation: Ellipsis

Ishaq Mohammad Yahiya Al Jabari

College of Arts/ Department of Arabic Language/ Hebron University / Palestine

Abstract

This research shows one of the deviations that afflicts linguistic structures, which is the aspect of (deletion). Ibn Jinni considered it as one of the courageous aspects in the Arabic language. Deletion gives grammatical and linguistic structures new horizons of meanings and connotations, such as glory, exaltation, threat, care, concern, specialization, sympathy, compassion, and others. To reach the full benefit of the research, I will present the research in four aspects. The first discusses the old and modern deviation, the second talks about the concept of deletion and its semantic value, the third discusses the reasons for the deletion and its reasons, and finally, the fourth aspect tackles the types of deletion and its conditions, finally, the fifth aspect discusses the purposes and objectives of the deletion.

Keywords: Deviations, deletion, linguistic structures,

من عوارض التّركيب: الحذف

تمهيد:

الجملةُ: هي مجموعةٌ من الكلمات التي تُعبّرُ عن فكرة كاملة، مكوّنة مجموعةً من المفاهيمِ، شريطةَ أَنْ تكونَ جملاً صحيحةً نحويًّا ود لاليًّا. ومعلوم أَنَّ النّحو العربيَّ عني عنايةً فائقةً بهذه الجملة، كما أَنَّ النّحو عني أيضا ببيان كيفية تركيبِ عناصرِ هذه الجملة وبيانِ قواعد تركيبها، وأحكامِ ما يطرأُ على هذه العناصرِ من تغيراتٍ على البنية الأساسيّة لهذه الجمل[1،ص4].

وقد شاع استخدام مصطلح (عوارض) بشكل كبيرٍ في معجمات اللّغة كلسانِ العربِ، والصحاح، والقاموسِ المحيط، وغيرها؛ فكلمة (العارض) تعني السحاب الذي يعترض أُفق السماء.

والعارض : المرض والدّاء، فهو عارضٌ على الصّحة التي هي الأَصل. ويقال: عرضت النّاقةُ، إذا أُصابها كسرٌ أو آفةٌ فانحرفت عن الأصل. وكلُّ مانعٍ منعك من شغل فهو عارض. وعارض الفم: ما يبدو منه عند الضَّحك. والعارض: المخالفةُ والمقابلةُ، فهو عكس الثّوابت، وهذا هو المعنى الذي يهمُّ هذه الدراسة، وله صلةٌ بها. [2،مادة: عرض]

لعلَّ المتتبع كتب النحويين القدماء والباحثين المحدثين يلحظُ أَنَّ بعضهم قد تغيَّرت منهجيّته، انطلاقًا من تجاوز الإعراب في دراسة الجملة إلى إدراك ما يعتورِ هذه الجملة، وما يعرض لها من تغيرات وتحولات، فنجد هذه النّتيجة قد بدأت عند القدامى، أمثال سيبويه، وابن السراج، وابن جنّي، وغيرهم.

ثمَّ جاء المحدثون وانكبُّوا على دراسة الجملة وما يعتورها من عوارض، وخصائص، محلّلين، وموضحين، ومعتمدين في حجاجهم هذا على كلامِ العرب شعرا ونثرا.

وفي مقدّمة هؤلاء الدكتور تمام حسان، والدّكتو ر محمد حماسة عبد اللّطيف، والدكتور مهدي المخزومي، والدكتور نهاد الموسى، والدكتور فاضل السامرائي، وغيرهم.

عوارض التّركيب

من المعلوم أن دراسة (عوارض التّركيب) في النصوص الشّعرية والنّثرية تسهم في إثراء اللّغة العربية عن طريق مدّ الجملة بالتّراكيب المختلفة، والتّحويلات من صيغة إلى أُخرى، مما يفضي إلى الخلاف في تقدير البنية الأساسيّة، وهذا– بدوره – يقود الى إثراء الفكر النحوي، وإعمال العقل البشري، وربطه بالجانب الدّلالي الذي لم يغب عن فكرِ النحويين قديما وحديثا، قال المبرد: "وهذا باب، إنما يصلحه ويفسده معناه، فكلُّ ما صلُح به المعنى فهو جيد، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود"،[3،ص237] كما أَنَّ لابن جني حديثا طويلا عن تجاذب الإعرابَ والمعنى في المنظومِ والمنثور[3،ص237].

وتبرز أهمية (العارض) أيضا عندما ترتبطُ بالدّرس البلاغي، فالعوارض المختلفةُ كالتّقديم والتّأخير والحذف تتطلّب تفسيرا بلاغيًّا لأسرارها، واختلاف التّراكيب فيها، وهذا ما يختصُّ به البلاغيون من خلال السياق الذي ورد فيه العارض [4،ص156، 1،ص172].

المحور الأول: العوارضُ عند القدماء والمحدثين

أولاً: العوارضُ عند القدماء

يعدُّ سيبويه أول المتحدّثين عن مصطلح (العوارض) في كتابه تحت عنوانِ (هذا بابُ ما يكونُ في اللّفظ من الأعراض) [24/5،1]، ثمَّ تحدث عن (الحذف) قائلاً: "اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصلُه في الكلامِ غير ذلك، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشّيء الذي أصلُه في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطًا"[24/5،1–25]، وأشار ابن السرّاج إلى (الحذف) على أنّه عارض، فقال: "وقد يعرض الحذف في المبتدأ والخبرِ أيضا لعلمِ المخاطب بما حذف"[67/6،1].

وأفرد ابن جنّي أبوابًا لهذه العوارض، ففي (بابُ نقض المراتب إذا عرض هناك عارضٌ)[292/7،1]، تحدث عن تقديم المفعول به على الفاعل، كما تحدّث عن وجوب تأخيرِ المبتدأ إذا كان نكرة، وكان الخبر عنه ظرفا، نحو قولهم: (عندك مالٌ) و(عليك دينٌ)، و(تحتك بساطانِ)؛ و(معك ألفانِ)؛ فهذه الأسماء كلّها مرفوعةٌ بالابتداء، ومواضعها التقديم على الظّروف قبلها التي هي أخبار عليها[299/7،1].

أما ابن مالك، فلم يشر إلى مصطلح (العوارض) صراحةً، بل استعاض عنه بـ(خلاف الأصل)، أو (ترك الأصل)، فقال: (الرجز)

وقـدْ يجاء بخلاف الأَصْل ... وقـدْ يجي المفْعُولُ قَبلَ الفعْل [8، ص88، 9، 78/2]

ويلْزَم الأَصْلَ لموجبٍ عرا ... وترك ذاك الأَصل حتما قَـد يرى [8، ص97، 9، 129/2]

يلحظُ من كلام ابن مالك أنّه يشير إلى (البنية الأساسية) بـ(الأصل)، كما يشير إلى (عوارض التّركيب) بـ(خلاف الأصل)، أو (ترك أصلها)، ولا مشاحة في الاصلاح ما دامت الفكرة واحدة، تقود إلى غاية واضحة.

واستعملَ السُّيوطيُّ مصطلح (عوارض التّركيب) بهذه الصيغة في كلامه على (التّوابع)، وعوارضَ التّركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار والحكاية والتّسمية وضرائر الشّعر، وفي تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنّقل والإدغام[211/10،3–235].

ثانيا: العوارض عند المحدثين

حظيت (العوارض) – عند الباحثين المحدثين – باهتمامٍ كبيرٍ؛ كونها مخالفةً للأصل، فتعاوروا عليها دراسةً وبحثًا وتحليلاً، كما أخذوا الإشارات والمفاهيم الخاصة بالعوارض من القدماء، وطوروها. وفي مقدّمتهم الدّكتور تمام حسان الذي قال: "وحين رأوا أنَّ الجملة لا تبدو على نمط تركيبي واحد، واقترحوا لها أصلاً نمطيًّا تخرج عنه بالزّيادة والحذف والإضمار والاستتار...، وسمّوا (أصل الحرف، وأصل الكلمة، وأصل الجملة) باسمٍ جامعٍ هو: (أصل الوضع)[11،ص115].

يتّضح من كلام الدّكتور تمام حسان أنّه يقتفي خطا ابن مالك في تفضيل مصطلح (أصل الوضع) في مقابل (البنية الأساسية)، وأن أي تغيير في هذه البنية يسمّى (خلاف الأصل).

وتحدث الدّكتور مهدي المخزومي عن (عوارض التّركيب)، وعن احتياج الدّرس اللغوي إلى مثل هذه الدّراسات، فقال: "والدّرس النّحويُّ، كما ينبغي أن يكون، إنما يعالج الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التّأليف من تقديمٍ وتأخيرٍ، ومن إظهارٍ وإضمارٍ[12،ص17].

ثم جاء الدكتور محمد حماسة الذي يعدُّ – بحقٍ– ذا الفضل في شيوع مصطلح (عوارض التركيب) بين الباحثين المحدثين؛ وذلك عن طريق جمع المصطلحات التي تتناول الخروج عن الأصل، وسماها: (عوارض بناء التركيب)، وأفرد لها فصلاً مستقلاً في كتابه (بناء الجملة العربية) [3،ص235] ، مشيرا إلى أنَّ العوارض كثيرة، فقال: "ولن أستطيع أن أستوفي الحديث عن كل عوارض بناء الجملة بهذا المفهوم، فهي كثيرة جدًّا؛ ولذلك سوف أكتفي ببعض هذه العوارض، وهي الحذف والنفي، على أنَّ غيرهما قد لا يقلُّ عنهما أهمية، غير أني بهذا أحاول أن أفتح الباب للباحثين الذين يرون في هذا المسلك من التفسير النحوي سبيلاً طيعة لتفسير أبنية العربية[3،ص240].

وتحدث فكري عبد المنعم عن (العوارض) قائلا: "إضافة بعض العناصر أو حذفها أو تبديلها في إطار القاعدة النحوية، وليست خروجا على القاعدة النحوية، فهي قواعد من القواعد. فالانحراف –هنا – يهدف إلى غاية، وليس انحرافا عشوائيًا، وإلا أصبح ذلك عيبا، وأخفى وراءه المعنى، بدلاً من أن يظهره ويوضحه"[4،ص139].

وعرف الباحث يسري الصاوي (العوارض) بأنها: "كلُّ تغيير يطرأُ على البناء المنطوق، فيجعله غير مطابق للبنية الأساسية لإفادة معنى لا يتأتى إلا عن طريق هذا التغيير"[12،ص42].

وقال يوسف العنزي عن (العوارض):"هي ما يلحق بالتركيبات من وسائل عدة، مثل زيادة، حذف، فصل، تقديم، وتأخير مما يغير الصورة الأساسيَّة، أو الإطار الثابت الذي وضعه النحاة"[1،ص4].

يلحظُ أنّ جميع التعريفات السابقة – في نظري – تندرج في بوتقة التعريف الشافي الوافي للدكتور محمد حماسة الذي يتحدث عن (العوارض) بأنها: "تحول للبناء من معنى إلى آخر، مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات الجملة الأساسية، وكالحذف والنفي والاستفهام والتأكيد أيضا، وغير ذلك من العوارض التي تعتور التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأولي معنى آخر إضافيًّا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل في مواقع بعض العناصر، فتقديم المفعول به[3،ص237] – مثلا – في قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة،5]، ليس فيه إضافة لعنصر جديد لم يكن موجودا من قبل، وهو بذلك يفيد معنى ما، لا يفهم من غير تقديمه[3،ص237].

يتضح من خلال الآراء السابقة للقدامى والمحدثين أنهم أولوا مسألة (عوارض التركيب) عناية فائقة؛ لأنَّ هذه العوارض تضفي دلالات جديدة على الأبنية، والتراكيب اللغوية، وهذا ما أكده ابن جني قائلا: "إن فيه ضربا من الاتساع في اللغة لانتقاله من لفظ إلى لفظ[13، 145/1].

المحور الثّاني: مفهوم الحذف وقيمته الدّلالية

أولًا: الذّكر والحذف

نصَّ النحويون على أنّ الأصل هو (الذكر)، وعدُّوا (الحذف) من العلاقات المتغيرة في الجملة العربية. وا لقول بالحذف ينطلق من فكرة (الأصل والفرع) في التفكير النحوي، فالأصل هو (الذكر)، والفرع هو (الحذف). قال الزركشي: "والحذف خلاف الأصل، وعليه ينبني فرعان : أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أو لى، لأنّ الأصل عدم التغيير. والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى"[3،14/104].

وأكّد سيبويه أنَّ الأصل هو (الذّكر) فقال: "اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلم، وإن كان أَصْلُهُ – في الكلام– غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصلُه في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطًا[5، 24/1].

لعلَّ ما يميّزُ العربيّة أنّ عناصر الجملة تُذكرُ كلّها أحيانًا، ويحذف – أحيانًا أُخرى– بعضها، اعتمادا على دلالة السّياق، ومما هيَّأ لذلك وساعد عليه أنّ العربيّة بدأت لغة شعريةً، ومعروفٌ أنَّ الشّاعر يُقيَّدُ بأنغامٍ معيّنة في كل بيت، وقد يسّ وقُه هذا التّقييد إلى الحذف في البيت، أو في جملة هنا أو هناك، مما يعرض عناصر الجملة جميعها إلى الحذف ، فتارة يحذف المبتدأ، وتارة يحذف الخبر، وقد يحذف الفعل أو الفاعل أو المفعول، وقد يحذف حرف الجر أو التّنوين، أو أداة التّعريف، وقد يحذف جواب الشّرط أو جواب القسم[15،ص 235].

فالحذف– إذا– من عوارض بناء الجملة، وله قيمةٌ كبرى في كشف الجوانب الدّلاليّة في النّص، وتفسير علاقاته التّركيبيّة[16،ص56].

ثانيا: مَفهوم الحَذف

يميل الإنسان من استعماله اللّغة إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، وتلمُّس أسهل السُّبل التي توصلُه إلى ما يهدف إليه من إبراز الـ معاني، وإيصالها إلى المتحدّثين معه؛ لذلك نراه يميل إلى استبدال السّهل من أصوات لغته بالصّعب الشّاق الذي يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر. ومثل الإنسان – في هذا – مثلُه في معظم الظّواهر الاجتماعيّة التي يحاول فيها الوصول إلى غرضه منها عن طريق أقصر الطّرق، كلّما أمكن ذلك. فالمرء – في الحقيقة – حين ينطق بالصوت السّهل بدل الصوت الصّعب، يخيل إليه دائما أنّه ينطق بالصوت الأصلي دون تغيير فيه، فالعمليةُ النُّطقيّةُ، إذًا لا شعوريةٌ[17، ص235–236].

ولا يفهم من هذا أنَّ النّاطق باللّغة يعمد –عن وعيٍ وإدراكٍ وتخطيط– إلى هذا الاختصار أو تلمُّس الأسهل، وإنما يتمُّ ذلك كلّه دون أن يشعر به المتكلّم، ودون أن يعمد إليه قصدًا[18،ص3].

الحذف (لغةً): هو القطع والطّرح والإسقاط. جاء في لسان العرب: (حذَف الشّيء يحذِفُه حذْفًا: قطعه من طرفه) [2، مادة: حذف].

وقال الزّمخشريُّ: "حذَف ذنَب فرسه: إذا قطع طرفه. ومن المجاز: حذَف الصّانع الشّيء: سوّاه تسوية حسنة، كأنه حذف كلَّ ما يجب حذْفه، حتى خلَا من كل عيب، وتهذّب"[19، مادة: حذف].

والحذف (اصطلاحا): هو إسقاطُ عنصرٍ من عناصر الكلام. أو هو إسقاطُ أحد العناصر المكوّنة لبنية الكلمة، أو المكوّنة للتّركيب[6، 255/1، 20،ص180].

وعرف الدّكتور علي أبو المكارم (الحذف) بأنّه: "إسقاطٌ لصيغ داخل النّص التّركيبي في بعض المواقف اللّغويّة. وهذه الصّيغ يفترض وجودها نحويًّا لسلامة التّركيب وتطبيقا للقواعد، ثم هي موجودةٌ أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة[21،ص 196–197].

وقال مباركٌ مبارك عن (الحذف): "هو أن نحذف صوتًا أو مقطعًا أو كلمةً أو عبارةً من تركيبٍ ما، وذلك وفقًا لما يسمح به نظام اللّغة، كحذف الفعل أو المفعول، إذا دلّت عليه قرينةٌ ما"[22،ص 74].

ثمة نحويون يطلقون (الحذف) على:"ما لا يبقى له أثر في اللّفظ[3،14/102]". ويمكن أن يطْلق على "حذف العامل، وتدع ما عمل فيه على حاله من الإعراب" ويمكن القول أيضا: "إن المحذوف شبه معروف، على الرّغم من غيابه، ويمكن تقديره بسهولة؛ لأنه مفهوم من السياق.[21،ص196].

ويرى ابن هشام أنَّ: "الحذفَ الذي يلزم النحويُّ النظر فيه هو ما اقتضته الصّناعةُ؛ وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء، أو بالعكس، أو معطوفًا أو معمولًا بدون عامل".[23، 176/2].

وثمة اصطلاحات تقارب اصطلاح (الحذف)، مثل: (الاستغناء، والاتساع، والاختصار، والإضمار، والتّضمين، والتأويل)[21،ص195، 24،ص362].

ثالثًا: قيمته الدلالية

ثمة قيمةٌ كبيرةٌ للحذف في الاستعمال اللّغوي، وإبراز المستوى البلاغي للمتحدّث عند استعمال هذه الظّاهرة، وكيفية الاستدلال على المحذوف في الكلام، وبيان ما إذا دار الأمر بين الحذف والذّكر، أو بين قلّة الحذف وكثرته. وتدور ضوابط الحذف حول الأسباب والدّواعي التي تدعو إلى استخدام ظاهرة الحذف، وإن كانت خلافًا للأصل، وتقديمها على الذّكر، وإن كان هو الأصل؛ إما أن ينتج عن علّة – وهو مقيس– وإلاّ فلا يسوغ قياسه؛ لذلك كانت تلك الظّاهرة متضمنة عدة شروط وقيود تحكمها، وتدور معها وجودًا أو عدما، تبعا لاختلاف كل تركيب[25،ص2].

وقد سمّى ابن جنّي (الحذف) بـ (شجاعة العربية) [7، 366/2]؛ لذلك يعدُّ (الحذف) ظاهرة من أهم الظّواهر التي تثري المعنى الأصليَّ بمعانٍ أُخر، لا توجد إلاّ به، ولا تتمُّ فائدتها المرجوة إلا عن طريقه.

وعلّق أبو البقاء الكفويُّ على (الحذف) قائلًا: "ولما فيه من الإبهام لذهاب الذّهن كلَّ مذهب، فرجع قاصرا عن إدراكه، فيفيد ذلك تعظيم شأنه، ويزيد في النّفس مكانة ولذّة في محاولة استنباط الذّهن للمحذوف، وكلّما كان الشّعور بالمحذوف أعسر كان الالتذاذ به أشدَّ[26،ص384].

وأشار السُّيوطيُّ إلى استحسان (الحذف) لقوة الدّلالة عليه، فقال: "إنما يحسن الحذف لقوة الدّلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال، وتترك النّفس تجول في الأشياء المحذوفة بالحال عن ذكرها؛ ولهذا القصد يؤثر الحذف في المواضع التي يراد بها التّعجُّب والتّهويل على النّفوس[2،27/377]، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنّة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[الزمر:73]. فحذف الجواب إذْ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النّفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك"[27، 377/2].

وعدَّ عبد القاهر الجرجانيُّ (الحذف) في موطنه الصحيح آنس من النّطق به، فقال: "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف، ثم أُصيب به موضعه، وحذف في الحال التي ينبغي أن يحذف فيها، إلاّ وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النّفس أولى، وآنس من النّطق به"[28،ص152–153].

وقال العلوي في(الحذف):"لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار إلى شيء مسترذل، ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطّلاوة والحسن والرّقة"[29، 92/2] ، وهذا ما أكده ابن جني حين جعل المحذوفات "كأشياء تكون في التّقدير فتحسن، فإذا أنت أبرزتها إلى اللّفظ قبحت"[2،7/428].

والحذف وسيلةٌ من أهمِ وسائلِ التّأويلِ التي يلجأُ إليها النّحاةُ عندما يقعُ خلافٌ بينَ القاعدةِ والنّصِّ بأنْ تكونَ القاعدةُ على شيءٍ، وتأتي النّصوصُ بما يخالفُ تلكَ القاعدةَ، فيلجأُ النّحاةُ إلى الحذفِ عن طَريقِ تأويلِ الكلامِ وصرفِه عن ظاهرِه إلى وجوهٍ خفيةٍ، تحتاجُ تقديرًا وتدبُّرًا وتمعُّنًا، علما أن النحاة أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه[30،ص185].

والحذفُ يضفي على التّراكيبِ آفاقًا جديدةً من المعاني والدّلالاتِ، إذا ما استُعملَ استعمالًا صحيحًا، يقولُ الدّكتور محمد حماسة: "والحذفُ أحدُ المطالبِ الاستعماليّةِ التي يلجأُ إليها المتكلّمُ طلبًا لأداءِ معنًى معينٍ، وتحقيقًا لغايةٍ مقصودةٍ، فلا اختلافَ عليه بين النّحاةِ القدماءِ، ولا بين الباحثين المحدثين؛ فهو موجودٌ في العربيّةِ وفي كلِّ لغةٍ، وهو يعرضُ في الجملةِ لأسبابٍ مختلفةٍ، ودواعٍ يتطلّبها التّركيب"[3،ص269].

وكثيرًا ما يكونُ اختيارُ الشّاعرِ لهذا الطّريقِ، أي: (الحذف) استجابةً لا واعيةً، أملتها عليه قريحته الشّعريةُ النّاضجةُ، وخبرته العميقةُ المرهفةُ بطاقاتِ اللّغةِ، وإمكاناتها التّعبيريّة [31،ص61].

المحور الثّالثُ: أسباب الحذف ودواعيه

معلومٌ أنّ الخفّةَ من أهمِّ سماتِ العربيّةِ، وهي ظاهرةٌ صوتيّةٌ، لا دخلَ للعللِ الوظيفيّةِ فيها، وعدمُ مراعاةِ هذه الظّاهرةِ يفضي إلى استثقالٍ في النّطقِ الذي تمجُّه الألسن، وتعافه الأسماع.

والحذف، إنّما يحسنُ إذا لم يشكل به المعنى لقوةِ الدّلالةِ عليه، أو كان القصدُ منه عدَّ أشياء، فيكونُ – في عدِّها – طولٌ وسآمةٌ، فيحذفُ ويكتفى بدلالةِ الحالِ عليه؛ لذا تعددت أسباب الحذف ودواعيه التي بها يظهر، عليها يعولُ المتحدثُ، ومن هذه الأسباب[14،3/105-108]:

1. **الاستثقال:** لا شكَّ في أنَّ من أهمَّ ما تنشده اللغةُ العربيةُ – في صياغتها – هو طلبُ الخفّةِ أيًّا كانت. ويرجعُ ذلك – في الغالبِ – إلى ظواهرَ صوتيةٍ . وأهمُّ تلكَ الظّواهرِ الصوتيّةِ التي تدعو إلى الحذفِ هو الاستثقال؛ وذلك لأنَّ معظمَ التّغيُّراتِ التي تعتورِ الصيغَ، إنما تقوم – في الأغلبِ والأعم – على اعتباراتٍ صوتيّةٍ لا وظيفيةٍ[25، ص8-9].
2. **التقاء الساكنين:** وهو من الدّواعي المهمّةِ للحذفِ في لغةِ العربِ؛ إذ لا يجيزونه؛ لأنّ الحرفَ السّاكنَ كالموقوفِ عليه، وما بعده كالمبدوءِ به، ومحالُ الابتداءِ بالساكنِ؛ لذا امتنعَ التقاؤهما[32، 9/120].
3. **تشبيه الأصل بالفرع:** قالَ ابن جنّي: "ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالحرف، ألا تراهم لما حذفوا الحركات، ونحن نعلم أنها زوائدُ في نحو: (لم يذهب، ولم ينطلق) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزمِ أيضا الحروفَ الأصول، فقالوا: (لم يخش، ولم يرمِ، ولم يغز)[7،1/311]. وقد خصَّص الباقولي لمسألة (حذف الحروف) بابا سماه: (باب ما جاءَ في التّنزيلِ من الحروف المحذوفة تشبيها بالحركات"[33، 3/838].
4. **التقارب** : وهو من الأبواب التي خصَّها ابن جنّي بالذّكرِ، فقال: "بَاب في الحرفينِ المتقاربين، يستعمل أحدهما مكان الآخر"[7،2/84]. فقد جعل ابن جـ نّي (التقارب) من أهمِّ الدّواعي التي يعولُ عليها العربُ، ويذهبون إلى أنّها من المسوغاتِ التي يعللون بها حذوفهم، وبخاصةٍ في حذفِ الحرف، وجعل حرف آخر مكانه، ومن ذلك قولهم: (هتلت السماء وهتنت)؛ إذ هما أصلان، ألا تراهما متساويين في التّصرُّف. يقولون: (هتنت السماء تهتن تهنانا، وهتلت السماء تهتل تهتالا، وهي سحاب هتن وهتل)[7،2/84].

5. **توالي الأمثال** : يعدُّ هذا الأمرُ من المسوّغات المهمّة للحذف في لغة العرب؛ ذلك أنَّ الذّوقَ العربي يستقبح التركيب الذي تتقارب مخارج حروفه، فضلاً على أنّه يفضي إلى اللّبس في فهم المعنى. قال السيوطي: "إذا استعملت اللّسان في حروف الحلق[10، 3/457] دون حروف الفم[5، 4/ 433، 449، 451]، ودون حروف الذّلاقة[2، مادة: ذلق، 10، 3/544] ، كلّفته جرسا واحدا وحركات مختلفة[34، 1/191]".

ولا يكاد يجيء- في الكلام- ثلاثةُ أحرفٍ من جنسٍ في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم، مثل (تعلّمْتُ)، نحو ذلك مما اجتمعت فيه ثلاثة أمثال، فهو خارج على أصله[7، 2/ 235، 34/ 191]. ومن ذلك حذف الهمزة من: (أُكرِم، وأُحسِن). والأصل (أُؤكرِم، وأُؤحسن) بهمزتين، فحذفُوا الهمزة الثّانية كراهية اجتماع همزتين، وهي زائدة، وتبقى الهمزة التي يعني بها المتكلّم نفسه ...، كما حذفوا أيضا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك: (كُلْ، وخُذْ)، فرارا من (اؤكل واؤخذ)، وأمنوا الالتباس[35، 2/95، 36، 4/350].

6. **التّوسع:** عدَّ النّحاة (التّوسع) مسوّغا مهمًّا من المسوّغات التي اعتمدوا عليها في تعليل الكثير من الحذف عندهم، فقد جعل ابن جنّي (حذف المضاف) من باب التّوسّع، فقال: وقد حذف المضاف؛ وذلك كثير واسع، نحو قوله وتعالى:﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ**﴾ [البقرة:189] ، أي (برُّ من اتّقى). وإن شئت كان تقديره: (ولكن ذا البر من اتقى)، والأولى أ جود؛ لأنّ حذف المضاف ضرب من الاتّساع، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ لأنَّ الاتّساع بالأعجاز أولى منه بالصُّدور[7، 1/364].

7. **دلالة ما تقدّم:** وذلك أن يتقدّم على المحذوف ما يدلُّ عليه بما يُغني ذكره متقدّما عن إعادته، نحو قول رؤبة: [الرجز]

قَالَتْ بنَاتُ العم: يا سلْمى وإنْ كانَ فقيرا مـعدما؟ قَالَتْ: وإنْ

والتّقدير: (قالت: وإن كان فقيرا معدما)، ولكنّه حُذف لدلالة ما تقدّم عليه، وهو قوله: (وإن كان فقيرا معدما)، حيث أغنى ذكره عن إعادته؛ لذلك حذف. وعلّق خالد الأزهريُّ على هذا الشّاهد قائلا: "ولا يجوز هذا الحذف مع غير (كان)عند البصريين"[37، 1/195].

وقد خصَّ الباقولي لذلك بابا سماه: (باب ما جاء في التّنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمر دلَّ عليه ما قبله"[38، 2/ 767] ، ومن ذلك قولك: (لقد قمت بعمل كبير؛ فشكرا لك)، والتقدير: (أشكرك شكرا) فقد حذف الفعل (أشكرك)؛ لدلالة السّياق المتقدم عليه، وهذا ما أطلق عليه الزّركشيُّ (الحذف المقابليُّ)، وعرفه بأن يجتمع في الكلام، متقابلان، فيحذف واحد منهما مقابله، لدلالة الآخر عليه[14، 3/118].

8. **الضّرورة الشّعريةُ:** يعول كثير من النّحاة على الضّرورة الشّعرية، باعتبارها مسوّغا أساسيًّا لظاهرة الحذف؛ وذلك إذا عرض لهم من الشّعر ما خرج عن الأصل المطّرد، أو ما خالف القاعدة النحوية، فالشاعر يجوز له -إذا اضطُرَّ- أن يأتي بما يمنعه القياس؛ لتحقيق التماسك والخفّة والإيقاعية للنّص الشّعري.

وهذه الضرورة لا تكون إلا في الشّعر فقط، لا في الكلام العام؛ لأن الشّعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار؛ لذا كثيرا ما ينحرف الكلم عن أبنية القياسية، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغتها لأجله، وهذا ما أشار إليه سيبويه؛ إذ عقد له بابا بعنوان: (باب ما يحتمل الشّعر)، فقال: (اعلم أنه يجوز في الشّعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء، كما لأنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه

بما حُذف، واستُعمل محذوفًا"[5، 26/1] ، ومن ذلك حذْفُ ياءِ الاسمِ المنقوص، من غيرِ أنْ يُعوَّض عنْها بالتّنوين، ولا يجوز هذا إلا للضرورة، كقول الأعشى: [الكامل]

وأَخُو الغَوانِ متى يشَأ يصرِمنه ويكُنَّ أعْداءً بُعَيْدَ وِداد

[39،ص5،77، 1/1،40،387/28، 41، 519/2، 42، 73/2، 2، مادة: غنا، 43،ص327].

9. **ضيق المقام**[44،ص25،37،ص24]: يمثّل هذا الأمر داعيا من دواعي الحذف التي ترتبطُ بحال المتكلّم، تبعا لحالته النّفسية، تأثّر بأمرٍ عارضٍ غيرِ متوقّعٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ [الذاريَات،29]، والتقدير: (أنا عجوزٌ عقيم)، وقول الشّاعر [الخَفيف]

قال لي: كيف أنت؟ قُلْت: عليل سهر دائم وحُزْنٌ طَويل[28، ص238، 45، 100/1]

والتقدير: (أنا عليلٌ)، فقد حُذف المبتدأ (أنا) نظرا لضيقِ المقامِ، وأنَّ السّياق يتحدّثُ عن الحزنِ والألمِ والحالة النّفسية؛ إذ لا حاجة للشّرحِ والتّفصيل.

10. **طول الكلمة**: وهو من أكثرِ الدّواعي التي يعوّل عليها الصّرفيّون حذوفهم من أبنية الكلمِ؛ ولهذا جعلُوا الأَصْل في جميعِ الكلمات العربيّة ما كان ثلاثيا؛ لذا نجد هذا البناء أكثر الأبنية عرضة للزّيادة والتّصريف،. وتعليل ذلك أنه أعدل الأبنية وأخفُّها؛ فكان أقبل للتّغيير وأحمل للزّيادة[32، 116/5] . وهذا الكلام يتماشى مع ما علّله ابن جني والسّيوطي في قلّة الحروف الزّائدة في الخماسي، لأنّها راجعةٌ إلى طولِ الكلمة، قال ابن جنّي: "وإنّما قلّت الزّوائد في آخرِ ذوات الخمسة عندي؛ لأنّها قد طالت، وأفرطَ طولُها، فلا ينتهي إلى آخرها إلا وقد ملّت. ومن الأمثلة على الحذف – بسببِ طول الكلمة – ما يحذف من الخماسي عند جمعه جمع تكسيرٍ، نحو: (فرزدق: فرازِد أو فرازِق)، وفي جمع (جحمرش)[2،مادة: جحمرش]: جحامِر أو جحارِش)؛ لأنّه مستثقل في واحدة، فإذا جمع زاد استثقالًا؛ وذلك أنَّ الاسم إذا ازداد ثقلًا كان الحذف له ألزم"[42، 52/1].

11. **كثرة الاستعمال**[5، 355/3، 46، 542/1]: تُعدُّ هذه المسألةُ من أكثرِ دواعي الحذفِ شُيوعًا؛ إذ اعتمد عليه النّحاة بشكل كبيرٍ في أنماط حذوفاتهم، قال سيبويه: " إنّ الشّيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو، ليس لغيره مما هو مثلُه؛ فالعرب مما يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[5،42/1،196، 143/1]. ومن ذلك حذْف الياء؛ لكثرةِ الاستعمال في قولِ أبي خراشٍ الهذلي: [الطّويل]

ولا أُدرِ من ألْقَى عليه رداءه خلا أنّه قَد سلَّ عَنْ ماجدٍ محْضِ

[3،47/28،1230،ص470، 5،48/406،49،1/4،50،601/413، مادة: قوس،1،7/1،40،71/390]

وأشار سيبويه إلى حذْفِ الفعل في بابِ (النّداء) بسببِ كثرةِ الاستعمال، فقال: "ومما ينتصب في غير الأمرِ والنّهي على الفعلِ المتروك إظهاره، قولُك: (يا عبد الله)، والنداء كلّه ...، حذفُوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلامِ، وصار (يا) بدلًا من اللفظ بالفعل[5،1/290].

ومما حذف لكثرة الاستعمال في التّراكيب اللغويّة : حذفُ ياء المتكلّم في نداء: (يا ابن أمِ)، و(يا ابن عمِ)؛ لكثرته في كلامهم، وقد استغنوا بالكسرة عن الياء؛ ولذا لم تحذف اليَاء في: (يا ابن أبي)، و(يا غلامي)؛ لأنها في العبارتين الأخيرتين أقلُّ استعمالًا عندهم [5،2/130،209–211].

12. **الوقفُ لرعايةِ الفاصلة** : وهو موضعٌ قد تُحْذفُ منه ما يثبتُ في الوصْل؛ وذلك لأنّه موضعُ استراحة، كما أنّه موضعٌ يضعفُ فيه الصّوت؛ لذا يعدُّ الوقف داعيا أساسيًّا وسببا رئيسيًّا في كلمِ العربيّة[51،1/159].

الحذف لأسبابٍ قياسيةٍ :

ويكون هذا الحذف لأسبابٍ صوتية، أو صرفية، أو نحويّة وتركيبيّة.

أوجه الحذفِ لأسبابٍ قياسيةٍ

أولًا : الحذف لأسبابٍ صوتيةٍ

الصورةُ الأولى : حذف أحد المتماثلين

ومن أمثلة ذلك : حذف عينِ المضعّف الثلاثي؛ فللعربِ في نُطقِ الأفعالِ المضعّفة التّي عيْنها ولامها من جنسٍ واحد عند بنائها لاتّصالها بالضمائرِ ثلاثُ لغات، هي:

اللغّةُ الأولَى : الإتمَام

وهذه اللّغةُ المشهورة عند العرب، يتّضح ذلك من قول سيبويه :"والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولُك: (أحسست ومسَست، وظَلْلت). [4،5/422،2،52/686،53،2/405،36،4/351].

اللّغة الثّانية : حذف العين وفتح الفاء

فيقال: (مست، وظَلْت)[5، 4/،482،422-484،6،54/37،102، 2/397]، وقد نُسبتْ هذه اللّغةُ إلى التّميميين، وبني عامر.

اللّغة الثّالثة : حذف العين، وكسر الفاء

فيقال: (مسْتُ، وظلْتُ)، وقد نُسبتْ هذه اللغةُ إلى الحجازيين[4،5/422، 36، 4/351].

الصورةُ الثّانيةُ: حذف تاء (يستطيع) أو طائها

للعرب في الفعل (يستطيع) لغتان، هما:

اللّغة الأولى: حذف تائها (يسطيع)

ويعضد هذا الكلام ماَ ذكره سيبويه عند حديثه عن (أحسستُ) و نحوها، فقال: "فحذفُوا التّاء من قولِهم:(يستطيع)، فقالوا: (يسطيع)"[5،4/483].

اللغّة الثّانية: حذف الطّاء (يستيع)

قال سيبويه : وقال بعضهم في (يستطيع): (يستيع). وقد نُسبتْ هذه اللّغة صراحةً إلى بني غَني[5، 4/484].

الصورةُ الثّالثةُ: حذف التّاء الواقعة محلَّ الفاء في (افتعل)

تتجاور تاءان في بعض الكلمات، نحو: (يتّقي، يتّسع)، إحداهما واقعةٌ محلَّ حرف أصلي، وهو الواو، والأخرى زائدة. ومعروف أن التاء حرف مَهموس، وهذا يتطّلب جهدا أكبر في التنفس للنُّطق به،[55،ص107] فكيف بنا إذا تجاورت تاءان؟ لذا آثر التّميميون، وأسد حذْف التّاء التي حلّتْ محلَّ الفاء تسهيلاً للنّطق، فقالوا: (يتقي، ويتسع، ويتخذ) بفتح التّاء، دون تشديد.[56،7/234] وعد سيبويه ذلك من الشّاذ. [5،4/483].

الصورةُ الرابعةُ: حذفُ التّاء من أول الفعل المسبوق بتاء المضارعة

من وجوه حذف المثلين: حذف التّاء من أول الفعل المضارع؛ وذلك إذا سبقتْه تاء المضارعة، نحو:(توقّى). والأصل:(تتوقّى) ومن ذلك كلمة: (تتوفّاهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:97]، وهي في مصحف ابن مسعود: (توفّاهم) بتاء واحدة. [57، 5/486].

الصورةُ الخامسةُ: حذف الحرف المجاور لـ(أل التّعريف)

ومن أمثلة الحذف الصوتي أيضا: حذف اللاّم والألف من(على) إذا تلاها ساكن، نحو: (علْماء)، والأصل: (علَى الماء).

وتفسير ذلك أنّهم أسقطُوا همزة الوصل في درج الكلام، وتخلصا من التقاء السّاكنين، حذفُوا الألف من (علَى). فتجاورت لامان: (علْماء) الأولى متحركةٌ، والثّانية ساكنةٌ، وحين تعذّر إدغامهما حذفوا المتحركة، وأبقوا الساكنة.[2،58/703] قال سيبويه :"ومثل هذا قول بعضهم:(علْماء بنو فلانٍ)، فحذف اللاّم، يريد:(علَى الماء بنو فلانٍ). وهي عربيةٌ". [4،5/485]

ومن ذلك أيضا: الحذف للاستثقال؛ فتحذف الواو من المعتل المثال، نحو:(وقف: يقِفُ)،(وعد: يعِدُ)، والأصل: (يوقِف)، و(يوعِد). وتفسير ذلك أنَّ (الواو) حذفت لتحقّق شرطين، هما:

الأول: أن تكون فاء الكلمة واوا. والثّاني: أن يكون المضارع مكسور العين، هروبا من وقوع الواو بين عدوتيها: (الياء المفتوحة، والكسرة)، فيقال في مضارع: (وعِد، ورِث: يعِد، يرِث)، وفي أمرهما:(عِدْ، ورِثْ) [2،9/2،53/632، 402/2-403] وأضاف سيبويه قائلاً: "كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها"[4،5/52-53].

ومن صور ذلك: الحذف للوقف، ويكون هذا اللّون من الحذف لأسباب صوتية في النّطق، لا الكتابة، مثل حذف الضّمة والكسرة المنونتين؛ حين الوقوف على الكلمة، فتقول:(هذا زيدْ)، و(مررت بزيدْ)؛ فننطق بالدّال من كلمة (زيد) ساكنةً، وقد كانتا قبلاً :(هذا زيدٌ)، و(مررت بزيدٍ). وزعم أبو الخطّاب أن أزد السَّراة يقولون: (هذا زيدُو)، و(هذا عمرُو). و(مررت بزيدِي)، و(مررت بعمرِي) جعلوه قياسا واحدا، فأثبتوا الواو والياء، كما أثبتوا الألف.[5، 4/167، 53، 2/324] وزعم أبو الحسن أن ناسا يقولون: (رأيت زيد)، فلا يثبتون ألفا، والمعروف أن هذه لغة ربيعة، وأنشدوا في ذلك:

ألا حبذا غَـنَمٌ و حُسْنُ حديثها لَقَدْ تركَتْ قَلبي بها هائما دَنِفْ

[53، 2/324، 59،ص582-583]

والتّقدير: (دنفًا).

وهذا ما أكّده ابن مالك قائلاً : "وفي الوقف على المنوّن ثلاث لغات:

إحداها: لغة ربيعة، وهي أن يوقف عليه بحذف التّنوين، وسكون الآخر مطلقا، كقولك: (هذا زيدْ)، و(مررت بزيدْ)، و(رأيت زيدْ).

والثّانية: لغة الأزد، وهي أن يوقف عليه بإبدال التّنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، كقولك،(رأيت زيدا)، و(هذا زيدو)، و(مررت بزيدي).

والثّالثةُ: لغةُ سائرِ العرب، وهي أن يوقفَ على المنصوب والمفتوحِ بإبدالِ التّنوينِ ألفًا وعلى غيرهما بالسكونِ، وحذف التّنوين بلا بدل. [5، 167/4، هامش (2)، 403/53،2]

ثانيا: الحذف لأسباب صرفيةٍ

يقع الحذف لأسباب صرفية في العديد من الصيغِ الصّرفيّة، ومن أمثلة ذلك :

1- حذف حرف العلّة في المعتل.

ومن صوره:

أ- حذف فاء (فِعْلَةٍ) إذا كانت واوا

للعربِ في نطقِ المصادرِ التي على وزنِ (فِعلَة) وكانت فاؤها واوا لغتانِ، هما:

اللّغة الأولى: حذفُها، فيقال: (لِدة، جِهة، عِدة، هِبة). [186/42،2]

اللغّة الثانية: بقاؤها، فيقال: (وِلْدة، وِجهة، وِعدة، وِهبة) [404/337،53،2/5،4].

وعرج سيبويه على ذلك قائلا: " فإن بنيت اسما من (وعد) على (فعلِه)، قلْت: (وِعدة) وإن بنيت مصدرا، قلْت(عدة) "[5، 348/4-350، 477/7،2، 42، 287/1-291، 60،204/1-209، 61، 454/2-460، 54، 66/6-67،62، ص63،77، ص560، هامش(1)].

ب- حذف واو اسمِ المفعولِ من الأجوف يائيًّا كان أو واويًّا

1- اسم المفعول اليائي :

قرر الصرفيون أن للعربِ في اسمِ المفعول اليائي لغتين، هما:

اللغّة الأولى: النقص أو الحذف، نحو:(مبيع، مخيط، مدين)، والأصل(مبيوع، مخيوط، مديون)،[348/5،4] بحذف أحد أحرف (مفعول) مع كسرِ فاء الكلمة، وهذا المحذوف، إما عين الكلمة، وإما واو (مفعول)[348/5،4-349] وقد نسب ابن الشّجري الحذف -ها هنا- إلى الحجازيّين[60، 299/1] بينما نسبه أبو حيان الأندلسي إلى أكثرِ العرب.[364/8،57]

اللّغة الثّانية: الإتمام

وأصحابُ هذه اللّغة يجيئون به على وزنِ (مَفْعول) دونَ إعلال،[349/5،4] فيقولون:(مبيوع، مديون، مخيوط، معيون، مغيوم، مطْيوب)، وقد عزيت هذه اللّغة إلى التميميين[1، 260/7، 1، 286/42، 60، 209/1، 32،2/10،61،1/79،64،8/460،57،36/311،364، 344/3، 9، 238،65/2، 325/4، 66،ص168].

2_ اسم المفعول الواوي:

يكاد يجمع الصرفيون على أنه لا يجيء منه اسم مفعول إلّا بالنقص. أما مجيئُه على وجه التّمام، ففيه خلافٌ بين العلماء... فقد أنكره سيبويه، فقال: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة"[329/4،5] بينما أجاز ذلك الكسائيُّ،[144/67،3] وقيده المبرد بالضرورة [144/3،67].

في حين ذكر بعض اللّغويين أنه يأتي في ألفاظ معدودة، واختلفوا في عدد هذه الألفاظ... فقد نص كلٌّ من ابن السّكّيت[68،ص222]، والجوهري[69،مادة: دوف]، والفيومي على أن هذا النوع لا يخرج عن لفظين، هما:

(مدووف، ومصوون).[52، ص700، مادة: صوت] وذهب ابن هشامٍ إلى أن ذلك لغةٌ لبعضِ العربِ، فقال: "وربما صحَّح بعضِ العربِ شيئًا من ذوات، سمع: (ثوب مصوون)"[36، 345/3].

ب- تخفيف الياءِ المشددة:

ذكر الصرفيون أن للعربِ في نطقِ (ميت، لَين، هين) لغتين، هما:

اللّغةُ الأولى: تشديد الياء، نحو: (ميت، هين).

اللّغة الثانية: تخفيفها، نحو (ميت،هين)[3،5/1،70،642/1،71،155/339، 1،60/2،152/2،163،مادة: موت،هين].

ج- حذف الياءين من المتتاليتين في آخرِ الكلمة

يقول سيبويه: "وقد كرهوا الياءين، وليستا تليانِ الألف، حتّى حذفُوا إحداهما، فقالوا: (أثاف، معاط)[5، 416/4]، وقد نسب الأخفش لغة التّثقيل في (أثافي، ومعاطي) إلى قبيلة بني العبسِ، وهم فرعٌ من تميمٍ، وعلىً هذا فلغةُ الحذف لمن عدا هؤلاء من العرب[1، 72/70، 118،ص319].

د- حذف ياء (يئس) في حالِ بنائه للمضارعِ:

للعربِ في نطقِ (يئس)، عند بنائه للمضارع لغتانِ، هما:

اللّغة الأولى: الإبقاء على اليَاءين، فيقال:(يَيأس، ييسر).

اللّغة الثّانية: حذفُ يائه، فيقال:(يئس، يسر).[2، مادة: حيا]

هـ - حذف ياءِ (استحييت):

للعربِ في نطقِ ياء (استحييت) الواقعة عينًا لغتان، هما:

اللّغة الأولى: الإبقاءَ على الياء، فيقالَ: (استحييت).

اللّغة الثّانية: حذف إحدى الياءين، فيقال:(استحيت) - بياء واحدة - وأصلُه: (استحييت)، فأعلّوا الياء الأولى، وألْقوا حركتها على الحاء، فقالوا: (استحيتُ). قال ابن جني: قال أبو عثمان: "وكذلك (استحيت)، حذفُوا الياء التي هي عين الفعل، وألْقوا حركتَها على الحاء. ولم تحذف لالتقاء السّاكنين... ويقوي أنّه ليس لالتقاء السّاكنين: قولُهم في الاثنين: (استحيا)؛ لأن اللّام لا ضمة فيها، ولكن هذا حذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أشياء كثيرةٍ بالحذف، مثل: (أحست، وظَلْت، وميست)، ولم يستعملُوا الفعل من (استحييت) إلّا بالزّيادة [42، 204/2].

و- حذف النّون:

1- حذف نون (اللّذان، والذين):

من أمثلة هذا الحذف ما ورد في قوله تعالى:﴿ **كَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمۡ قُوَّةٗ وَأَكۡثَرَ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا فَٱسۡتَمۡتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمۡ فَٱسۡتَمۡتَعۡتُم بِخَلَٰقِكُمۡ كَمَا ٱسۡتَمۡتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُم بِخَلَٰقِهِمۡ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ**﴾ [التوبة، 69]أراد: (وخضتم كالذين خاضوا) [1، 73/5، 186، 334/1].

2-حذف نون المثنّى وجمع المذكّر السالم عند الإضافة [5، 1/184-185، 2/278-283، 74، 2/520].
من أمثلة ذلك قولُه تعالى﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف:100] وقولُه تعالى:﴿إِنَّا مُرۡسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ فِتۡنَةٗ لَّهُمۡ فَٱرۡتَقِبۡهُمۡ وَٱصۡطَبِرۡ﴾ [القمر،27] .

3- **حذف نون الرفع:**

من أمثلة ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ**﴾[آل عمران: 81]، وعرج سيبويه على هذه المسألة قائلاً: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعا، ثم أدخلْت فيه النّون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولُك: (لتفعلُنَّ ذاك ولتذهبن)؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا. وتقول: (هل تفعلن ذاك؟)، تحذف نون الرفع؛ لأنك ضاعفْت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذا كانت تحذف، وهم في ذا الوضع أشدُّ استثقالاً للنونات.[5، 3/519]

3- **التّرخيم:** وهو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا في باب المنادى، ولا يجوز في غيره إلّا لضرورة الشّعر، نحو:(يا سعا) في ترخيم: (سعاد)، وقد عدّ التّرخيم من ألوان الحذف التي تعتري الصيغ الصرفية، نحو: (يا مال، ويا حار، ويا ماز)، والأصل: (يا مالك، يا حارثُ ، ويا مازن). وورد هذا الحذف أيضا في قراءة ابن مسعود لقوله تعالى: ﴿**وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ**﴾ [الزخرف: 77] ، فقد قرأها: (يا مال). ويروي الرواةُ أنّ ابن عباس لم يجزْ هذه القراءة بناء على أن أهل النّار سيكونون في شُغل عن هذا التّرخيم ".[75،ص136]

وتحدث سيبويه عن التّنوين قائلا: " والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا... واعلم أن الترخيم لا يكون إلّا في النّداء، إلّا أن يضطرَّ شاعر، وإنما كان ذلك في النّداء لكثرته في كلامهم".[5،2/239]

4- الحذف لبناء بعض الصيغ:

ومن صور ذلك:

أ- بناء صيغ الجمع: فتحذف تاء التّأنيث في المفرد عند بناء الجمع، ويؤتى بالألف والتّاء، نحو: (ورقات، عائلات، سرقات) جمعا ل (ورقة ، عائلة، سرقة). وقال سيبويه: وأمّا التّاء، فتؤنث بها الجماعة، نحو: (منطلقات)، وتؤنث بها الواحدة، نحو: (هذه طلْحةٌ)، و(ورحمةٌ، وبنت، وأُخت).[4،5/236-237، 3/38-39،4،76/133، 3،10/289-293]، والمراد ب(طلحة)-ها هنا- الواحدة من شجر الطّلح.[2،مادة: طلح] وأردف السيوطيُّ قائلاً: "قال الكوفيون: (يجوز القياس في الجمع بالألف والتّاء دون المفرد، فيقال : (قام الهندات) قياسا على جمع التكسير"[10، 4/293].

ب- بناء صيغ التّصغير: ففي حال (سفرجلة)، ثمّة وجهان، أحدهما:(سفيرجة): فتحذف اللاّم عند التّصغير. والثاني: (سفيرلة) فتحذف الجيم.[77، 4/263، 10، 3/344]

جـ - بناء صيغ النّسب: تحذف تاء التّأنيث في النّسب إلى(فاطمة)، فنقول:(فاطمي)، وتحذف بعض الحروف في النّسب إلى (جهينة)،فنقول:(جهني). وكذلك الحال في حذف عجز المركّب الإسناديّ، والمزجي، فنقول في:(تأبط شرًّا: تأبّطي). وفي(بعلبكّ: بعلي).

أما المركّب الإضافي، فإن كان صدره مبدوءا بـ(ابن)، أو كان معرفا بعجزه، حُذف صدرُه، وأُلحق بعجزه ياء النّسب، فنقول في :(ابن الزُّبير: زبيري)، وفي: (أبي بكرٍ: بكري) [2،5/267، 3/374-377، 78،ص181-183، 3،10/355-357].

ثالثًا: الحذف لأسباب نحويةٍ وتركيبيةٍ

يرد هذا الحذف لأسباب قياسيّة تركيبيّة، فقد تُحذف كلمةٌ أو جملةٌ أو أكثر، ولا بد – ها هنا– من دليل حالي أو مقالي يدل على المحذوف، مثل حذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول، وحذف فعل الشّرط أو جوابه، وحذف القسم أو جوابه، وحذف حروف المعاني، أو الحذف للبناء والتّركيب، وغير ذلك، وقد أفاض النّحويّون في هذا اللّون من الحذف في أبواب نحويّة عديدة، ودار بينهم خلافٌ كبيرٌ في تقدير المحذوف، وعليه بنوا نظريتهم في الفاعل والحذف والتّقدير، ومن أمثلة الحذف في هذا الميدان:

1. **الحذف للإعراب**: يأتي على صورٍ مختلفة، [1،5/184-2،187/ 278-283، 2،79/184-185، 80، ص369-370، 2،74/520] ومنها:

أ- **حذف حركة الحرف الأخير من الكلمة**، كما في حرف الباء من (أكتب) فيقال: (لَم أكتب)، فقد جيء بالسكون بسبب عامل الجزم.

ب- **حذف الحرف الأخير من الكلمة**، مثل حذف النّون من آخر الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنّصب، كما في قوله تعالى:﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ**﴾ [البقرة: 24]، وكذلك حذف لام الفعل النّاقص في حال الجزم، نحو قوله تعالى:﴿ **وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [القصص:88]، وحذف نون المثنى، وجمع المذكّر السالم بسبب الإضافة، نحو: (طالبا الفقه خلوقان)، (وكاتبو العدل أمينون) [74، 2/521].

2. **الحذف للتّركيب**:

ومن ذلك حذف التّنوين[74، 2/250، 81،ص406-407، 23، 2/740] في التّركيب الإضافي، نحو: (أحترم طالب العلم)، بدلًا من (طالبا)، أو حذف النّون بسبب الإضافة من آخر المثنّى، نحو قوله تعالى: ﴿ **تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ**﴾ [المسد: 1]، وآخر جمع المذكّر السالم[10، 1/336-340، 462-474]، نحو قوله تعالى:﴿ **إِنَّا مُرْسِلُواْ ٱلنَّاقَةِ**﴾ [القمر: 27].

3. **الحذف في بنية الجملة**:

والأمثلة – في هذا الباب – أكثر من أن تُحصى، ومنها:

أ- **حذف المبتدأ**، نحو قوله تعالى: ﴿**عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا**﴾ [الجن: 26]، والتّقدير: (هو عالمٌ)، وقوله تعالى أيضا: ﴿**صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ**﴾ [البقرة: 18]، والتّقدير:(هم صمٌّ)، ونحو:(في البيت) لمن يسأل: (أين زيدٌ؟)، فالجواب: (زيدٌ في البيت).

ب- **حذف الخبر** ، نحو: (لولا الله ما اهتدينا) والتّقدير: (لولا الله كائنٌ أو موجودٌ ...)، وكما في حذف خبر (لا النّافية للجنس)، نحو: (لا إله إلّا الله)، و(لا شكّ)، و(لا ريب) و(لا سيما) [10، 1/336-339].

وعرّج ابن الخبّاز على حذف المبتدأ والخبر قائلًا: "واعلم أنّ المبتدأ قد يحذف تارةً، ويحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دليل على المحذوف، فإذا قال لك القائل: (من عندك؟) قلت: (زيد)، أي (عندي زيد)، فحذفت (عندي)، وهو الخبر، وإذا قال لك: (كيف أنت؟) قلت (صالح)، أي (أنا صالح)، فحذفت (أنا)، وهو المبتدأ[80، ص118، 23، 523/2–526]، قال تعالى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: 21]، أي (طاعةٌ وقول معروف أمثل من غيرهما)، وإن شئت كان التّقدير: (أمرنا طاعةٌ، وقولٌ معروفٌ) [80، ص118، 23، 726/2].

ت- **حذف مفعول فعل الشّرط**، نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: 149]، والتقدير: (فلو شاء هدايتكم ...) [23، 727/2–728، 10، 9/2–11].

ث- **حذف الفعل**[10، 510/1–512]، نحو قوله تعالى:﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾ [الشّمس:13]، (ذروا ناقة الله). ونحو: (أهلًا وسهلًا). والتّقدير: (حللتم أهلًا، ووطئتم سهلًا).

ج- **حذف جواب الشّرط**: أشار سيبويه إلى هذه المسألة قائلًا: "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر:73]، أين جوابها.، وعن قوله جلّ وعلا: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة:165]،﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[الأنعام:27]، فقال: إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام[5، 103/3، 10، 742/2].

ح- **حذف جملة الشّرط**، نحو قوله تعالى:﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران :31].

خ- **حذف جملة القسم**[23، 742/2، 10، 397/2–406]، نحو قوله تعالى:﴿ أُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل:21].

د- **حذف حروف المعاني** ، فقد تحذف حروف العطف، أو حروف الجرّ، أو أدوات الاستفهام، أو حروف النّداء، أو حروف القسم، وقد فصل ابن جنّي القول في ذلك، فقال: "القياس: ألّا يجوز حذف الحروف، ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت أخرى، أما حذفها، فنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو: (أكلت لحما، سمكا، تمرا)، ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له: (كيف أصبحت؟) فيقول: (خير) عافاك، أي (بخير). وحكى سيبويه: (الله لا أفعل) يريد: (والله). ومن الشّعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّرُّ بالشّر عند الله مثلان

[5،2/3،35،65/73،72/2،7/355–280/1،41،1/281،13،1/264،6،3/193،9/32،46/2،28،3،2/202، 7،83،612/114]

والتقدير: (فالله يشكرها).

المحور الرّابع: أنواعُ الحذف وشروطُه

أولًا: أنواعه وأنماطه

نص البلاغيون على أن (الحذف) يكون من جهات، هي:

الأولى: الحذف اللّغويّ الوجدوديّ : وهو حذفٌ يشترك فيه كلُّ متكلّمٍ باللّغة العربيّة، وهذا بابٌ – في البلاغة –لا يحمد ولا يذم، مثل حذف الخبر بعد (لولا) إذا كان المحذوف كونا عامًّا، نحو: (لولا العلم لهلك النّاس)، وكذلك حذف المبتدأ في النّعت المقطوع، نحو: (قرأت عن عمر الفاروق).

وقد اشتملت الأبنية النّحويّة على الكثير من أنماط الحذف وأساليبه، لأنّ الحذف– في هذه الأنماط والأساليب النّحويّة – كما يراه الدكتور علي أبو المكارم هو باب العبث باللّغة؛ إذ لا معنى له، وليس له من وظيفة، إلا أنّه يحقّق متطلّبات القواعد النّحوية[21،ص244].

الثّانية: الحَذف الصناعي المتكلّف : وجهت انتقادات كثيرة إلى هذا اللّون من الحذف الذي غرضه التّوفيق بين قوانين الصّناعة النّحويّة ، والنّصوص الدّينيّة التي لا يخضع ظاهرها لهذا التّقنين، ولا يمكن رفضها، ومن الشّواهد على ذلك قوله تعالى:﴿ **قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ**﴾[الإسراء:100] ، فقد أشار الزّمخشري إلى هذه الآية قائلا: "(لو) حقّها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بدّ من فعل بعدها، والتّقدير: (لو تملكون)، وهذا ما يقتضيه علم الإعراب، أما ما يقتضيه علم البيان، فهو أنّ (أنتم تملكون) فيه دلالةٌ على الاختصاص، وأنّ النّاس هم المختصّون والمتّصفون بالشّح المبالغ فيه؛ وذلك لأنّ الفعل الأول، لما سقط لأجل المفسر، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر. [635/2،84]

يُلحظُ من خلال هذا أنّ ثمّة تكلّفًا واضحًا لتسوية الصّنعة، ولو أنّ النّحاة اعترفوا بأنّ التقدير –ها هنا– وهمي أو صوريٌّ لتسوية الصّنعة، وللتّوفيق بين التّقنين والواقع اللّغوي، لكان منهجهم أقرب إلى الموضوعيّة، ولكنّ الادّعاء بأنّ تقدير المحذوف –هنا – حقيقي، وأنّ الحذف مراد، ثم البحث عن الغرض البلاغي؛ فذلك منهجٌ ظاهر ما فيه من التّكلّف؛ لذلك جوبه هذا المنهج بكثيرٍ من النّقد والتّقض[85،ص26].

وعلّق عبد الحكيم راضي على ذلك قائلا: "وواضحٌ من حديثهم (أي: البلاغيون والمفسّرون) أنّ ظاهر العبارة ليس هو كلَّ شيء، إنما يتكون عن طريق التّقدير الصّوري الذي لا يعدو– في الحقيقة – أكثر من كونه إجراء أو وسيلة لجبر النّقص الذي يشوب ظاهرة العبارة، حرصا على مثالية اللّغة في النّهاية[86،ص193].

الثالثة: الحذف البلاغيُّ المقصود: لا تتسم كلُّ التّقديرات بالصّناعة المتكلّفة، بل ثمّة حذفٌ واضحٌ واجب التّقدير؛ بحيث نرى المحذوف جزءا من المعنى المقصود، ولكنَّ المتكلّم يؤثر الإيجاز بتركه، قال عبد القاهر الجرجانيُّ: "ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة[28، ص146]. وأيّد – عبد القاهر في ذلك – ابن جني، فقال: "ما يحذف وهو مراد"[379/2،7]، ومن شواهد ذلك قولُه تعالى:﴿ **وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ**﴾ [الأنعام:27] ، والتقدير: (لرأيت أمرا شنيعا)[87،ص113].

ثانيا: شروطُه وضوابطُه

اشترط النّحويون شروطًا لوقوع الحذف، منها:

1. **وجود دليل مقالي** : وهو كلام يدلّ على المحذوف، كما في قوله تعالى:﴿ **وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ**﴾ [النحل:30] ، أي: (أنزل خيرا)؛ فحذف الفعل (أنزل) [84، 550/2] لوجود الدّليل المقالي.
2. **وجود دليل حالي:** وهذا يفهم من سياق الكلام، وحال المتكلّمين[84، 376/3–377]، نحو قوله تعالى:﴿ **وَلَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ**﴾ [هود:69].

3. **وضوحُ المعنَى وأمنُ اللّبس:** يعدُّ هذا الشّرطُ من أهمّ الشّروط التي يجبُ مراعاتُها معَ كلّ ما يتّصلُ بالنّشاط اللّغويّ، وظواهرِه المختلفة، كالاختصارِ، والاستغناء، والحذف، والتّقديمِ، والتّأخير، والتّضمين، وغيرِ ذلك[21، ص195، 24، ص362].
4. **أن لا يكونَ مؤكّدًا**؛ لأنّ الحذفَ منافٍ للتّأكيد؛ إذ الحذفُ مبنيٌ على الاختصار، بينما التّأكيدُ مبنيٌ على الإطالة والتّوسّع، ومن هنا ردّ الفارسيُّ على الزّجّاج في قوله تعالى﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:63]، أن التقدير: (إنّ هذانِ لهما ساحران)، فقال: "الحذف والتوكيد باللامِ متنافيانِ، وأما حذف الشّيء، وتوكيده، فلا تنافي بينهما؛ لأنّ المحذوفَ لدليلٍ يكون بمثابة الثّابت"[84، 66/3].
5. **أنْ لا يؤدّي حذفُه إلى اختصارِ المختصر** : فلا يجوزُ حذفُ اسمِ الفعل؛ لأنّه اختصارٌ للفعل، قال ابنُ جنّي: "أخبرنا أبو علي، قال: حذفُ الحرفِ ليس بقياسٍ؛ لأنّ الحروفَ، إنّما دخلت الكلامَ لضربٍ من الاختصارِ، فلو: ذهبتُ تحذفُها، لكنتَ مختصرا أيضا، واختصارِ المختصرِ إجحافٌ به"[7،2/2،23،273/699].

ويرى ابن هشامٍ أنه: "جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويمثّلونه بنحو قوله تعالى:﴿ كلُوا واشربوا﴾، أي: أوقعوا هذين الفعلين[23، 702/2].

المحور الخامس: أغراضُ الحذف ومراميه

نصَّ النّحاةُ على أنَّ الغرضَ من (الحذف) هو الخفّةُ والاقتصارُ في المجهود العضلي؛ لأنَّ النّفس البشريّة تميل –بطبيعتها– إلى الخفّة والسّهولة، لكنْ– ومع ذلك– نجدُ العربَ يحذفون من كلامهم ما هو ثقيلٌ، ويتركون ما هو أثقل لحكمةٍ ما، وهذا ما أكّده المازني بقوله: "اعلم أنَّ العربَ يحذفون الشّيء، وفي كلامهم ما هو أثقل منه، يستثقلون الشّيء، وفي كلامهم ما هو أثقل منه ممَّا يتكلّمون به، فعلوا هذا لئلّا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وكلُّ ما فعلوا، فله مذهبٌ وحكمةٌ"[42، 299/2].

وعزا النّحاةُ علّةَ (الحذف) الذي يعتري الأبنيةَ والتّراكيبَ إلى أنّه لمَّا طال الكلامُ لجأت العربُ إليه؛ لأنَّ في الحذف تخفيفًا على اللّسان، ولكي يناسب كثرة وروده على الألسنة، إضافةً إلى قوة دلالة الموجود على المحذوف[88،ص132].

أغراضُ الحذف:

يقصدُ بالأغراض: الأهدافُ البعيدةُ التي يقصدُها النّاطقُ متى يجنحُ إلى حذف بعض العناصر[89، ص97]، وقد نصَّ النحاة والبلاغيون على أنَّ ثمة أغراضًا[3،14/104–105، 44،/ص178، 90،ص123] كثيرة للحذف، منها:

1. **الإيجاز والاختصار:** يكونُ ذلك بوجود ا لقرينة، نحو: (الهلالُ والله)، أي (هذا الهلالُ والله)، فحذف المبتدأُ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال؛ إذ لو ذُكر المبتدأُ، كان عبثًا من القول[2،5/4،35،130/1،32،129/91،94، 272/2].

2. **التّخفيف:** يعدُّ كثير الدّوران في الاستعمال اللّغوي[92،ص51]، نحو قوله تعالى﴿ **يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ** ﴾ [يوسف: 29] ، فقد حذف حرف النّداء تخفيفًا، وعرّج سيبويه على مسألة الحذف للتّخفيف قائلًا: "هذا باب ما يكون في اللّفظ من الأغراض: اعلم أنّهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطًا"[5،1/24، 93،25، 179/1].
3. **ظهور المعنى:** عوّل عليه النّحاة كثيرًا في حذوفاتهم، نحو قوله تعالى:﴿ **خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ** ﴾ [الأنبياء: 37]، فقد حذف الفاعل، وأُسند الفعل إلى نائب الفاعل (المفعول الأصلي)؛ وذلك لوضوح المعنى والعلم بالفاعل.
4. **الإبهام :** يعدُّ من أهم أغراض الحذف عند النّحاة، نحو قولك: (ألا تعطي كما أعطى الآخرون؟)، فتقول:(أنا أعطيت) ، فيقول: (كم أعطيت؟)، فتقول: (أعطيت) دون ذكر الشّيء المعطى؛ لينال صاحبه الجزاء الأوفى من الله تعالى[94،ص97].
5. **التّفخيم والتّعظيم:** بيّن النّحاة والبلاغيون أنّ (التّفخيم) من المواضع التي يحسن فيها الحذف، قال الزّركشيُّ: "وتترك النّفس تجول في الأشياء المكتفى بالحال عن ذكرها، وبهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التّعجُّب والتّهويل على النفوس[14،3/106،95،ص58]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا** ﴾ [الزمر:73]، فقد حذف الجواب؛ إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه – عند ذلك – لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر شأنه وكنهه، دلالة على التّهويل والتّعظيم.
6. **تحقير شأن المحذوف :** اعتمد النّحاة كثيرًا على هذا الغرض في حذوفاتهم، نحو قوله تعالى:﴿ **كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ** ﴾ [المجادلة: 21] ، أي (الكفّار)، فقد حذف المفعول به –هنا– تحقيرا لشأنه[84، 4/352].
7. **تشريف شأن المحذوف وتعظيمه:** فكما جاء الحذف لتحقير شأن المحذوف، جاء الحذف أيضا لتشريف شأنه، نحو قوله تعالى:﴿ **قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ (23)قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ** ﴾ [الشعراء: 23،24]، حيث أضمر موسى – عليه السلام – في إجابته اسم الله تعالى تعظيما وتشريفًا له في ثلاثة مواضع، هي: (ربُّ السماوات والأرض)، و(ربُّكم وربُّ آبائكم)، و(ربُّ المشرق والمغرب)[27، 2/378].
8. **قصد البيان بعد الإبهام:** يعدُّ ذلك من أهم أغراض الحذف، نحو قوله تعالى:﴿ **وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ** ﴾ [النحل: 9] ؛ أي: (لو شاء هدايتكم)، فإذا سمع السامع: و(لو شاء) وحدها، تعلّقت نفسه بمشاء مبهم، لا يدري ما هو؛ فلما ذُكر الجواب استبان الأمر، وأصبح واضحا، وأكثر ما يقع هذا بعد أداة الشّرط [27،2/378،84، 4/543].
9. **التّنبيه على تقاصر الزّمان عن الإتيان بالمحذوف؛** لأنَّ الانشغال بذكر المحذوف يفضي إلى تفويت الشّيء المهم وضياعه، فيحدث ما لا تحمد عقباه؛ لذلك جيء –هاهنا – بالمحذوف، نحو قوله تعالى﴿ **نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا** ﴾ [الشمس: 13] ، فقد حذف العامل الذي تقديره: (ذروا ناقة الله والزموا سقياها)؛ إذ دلّ الحذف– في الآية الكريمة –على لهفة القائل صالح– عليه السّلام– الذي كان رحيما بقومه، إضافة إلى اندفاعه السريع نحو دفع الخطيئة الموبقة لهم، وقد تفسر جمال الحذف في أساليب التّحذير والإغراء بما يشبه هذا الذي ذكرناه[84، 4/591، 2،27/377، 96،ص286].

10. **الإطلاق والإعمام:** لجأ النّحاة إلى الحذف بهدف الإطلاق والإعمام، نحو قوله تعالى:﴿ **إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ**﴾ [يوسف: 90] ، فقد جاء السياق مبينا أَنَّ الاتقاء غير مقيَّد بشيء معيّن، بل أُطْلق عمومه على كل ما يحسن اتقاؤه[94، ص105].
11. **الجهل والإنكار رغبةً أو رهبةً:** عُني النّحاة والبلاغيون بهذا الغرض، نحو: (سرق المنزل)، فقد حُذف الفاعل– من باب الجهل والإنكار– رغبةً في عدم الإساءة إليه لمعاقبته، أو رهبةً منه في الانتقام، وردّة الفعل[92، ص55].
12. **الاتّساع:** ومن ذلك حذف المضاف، وإقامةُ المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى:﴿ **وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَآۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَآۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ**﴾ [يوسف:82]، والتّقدير: (اسأل أهل القرية)، ويسميه البعض (التّوسُّع)، قال سيبويه: "وتقول إذا نظرت في الكتاب:(هذا عمرو)، وإنّما المعنى: (هذا اسم عمرو)، ونحو هذا، إلّا أنّ هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: (جاءت القرية)، وإن شئت قُلْت: (هذه عمرو)، أي: (هذه الكلمة اسم عمرو)، كما نقول: (هذه ألْف)، وأنت تريد: (هذه الدّراهم ألْف). [5/3، 269، 84/2، 454].
13. **رعايةُ الفاصلة والمحافظةُ على السّجع:** وهذا غرضٌ لفظي، نحو قوله تعالى: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ**﴾ [الضحى: 3]؛ فمفعول الفعل (قلى)، وهو ضمير المخاطب –صلّى الله عليه وسلّم– محذوفٌ لرعاية الفاصلة والتّوافق الصّوتي مع أواخر الآيات قبلها وبعدها، والتّقدير (قلاك)، قال الزّمخشري: "ونحوه: (فآوى ... فهدى... فأغنى)، وهو اختصار لفظي لظهور المحذوف" [84، 4/ 597–598]

وتجدر الإشارة إلى أَنَّ الأغراض السابقة للحذف – رغم كثرتها– ليست هي وحدها الخاصَّة بالحذف ومواطنه، بل هي كثيرة ومتعدّدة، فقد ألمح القزوينيُّ إلى ذلك قائلاً: "وإما لاعتبار آخر، لا يهدي إلى مثله إلاّ العقل السّليم، والطّبع المستقيم" [46، ص185، 37]

يتّضح من كلام القزويني أَنَّ تحديد غرض الحذف، إنّما يرتبط بالعقل السّليم، والطّبع المستقيم اللّذين يهديان إلى استنباط أغراض الحذف من الأبنية والتّراكيب، ويربط القزويني كل ذلك بالقرينة، فقال: "قيام القرينة شرطٌ في الجميع" [46،ص38]

نتائج البحث

عرض هذا البحث لظاهرة الحذف في الاستعمال اللغوي العربي، وتبين –من خلاله– أن الحذف سلوك لغوي قديم عند العرب، وأنّه قد تعدّدت أسبابه ومواضعه وأغراضه، ولم تقتصر نماذجه على استعمال لغوي بعينه؛ لذا يمكن استخلاص أهم النتائج التي رصدها البحث على النحو الآتي:

أولاً: الحذف: هو أحد وسائل الاختصار التي يلجأ إليها العرب للتّخلّص من الثّقل، أو بقصد الإبهام على السّامع، أو بقصد تحقير المحذوف، أو تشريفه عن الذّكر.

ثانيا: عرض البلاغيون للأغراض البيانية للحذف، بينما اجتهد النّحويون في تقدير المحذوف، والبحث عن علّة الحذف.

ثالثًا: وقوعُ الحذف في جميع الاستعمالات اللغويّة: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة.

رابعا: ورود الحذفِ في نصوصِ اللغة العالية، فقد وقع في القرآنِ الكريمِ، وفي الحديث النّبويّ الشّريف، وفي التّراث اللغوي العربي شعرا ونثرا، ما يدلّ على شيوعِ هذه الظّاهرة عند العرب.

خامسا: تفسيرُ المعنى الدّلالي من خلال تقديرِ المحذوف.

سادسا: ورود الحذف في الاستعمالِ اللغويِ -دونِ الإخلالِ بالمعنى- هو السلوك القويم والسليم، فإذا ما اختلَّ المعنى، وفسدت العبارة، فحينئذٍ يصبح الحذف قبيحا ومستكرها.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع:

[1] العنزي، يوسف محمد.(2011). قضايا الفعل في الجملة العربية (دراسة نحوية دلالية)،مجلّة دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد 59.

[2] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين (ت 711ه). (1995).لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط (1).

[3] عبد اللطيف، محمد حماسة. (1982). بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط(1).

[4] عبد المنعم، فكري. (2002). عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، رسالة ماجستير، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[5] سيبويه، أبو بِشر عمرو بن قَنبر (ت180ه). (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(3).

[6] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت316ه). (1996). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(3).

[7] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان.(ت392 ه). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

[8] ابن النّاظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام، جمال الدين بن مالك (ت686ه)، (2009). شرح ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(1).

[9] ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله الهمداني المصري .(ت769 ه). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة.

[10] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911ه).(1998). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).

[11] حسان، تمام (ت1432ه). (1991). الأصول، دار الثّقافة، المغرب.

[12] المخزومي، مهدي. (1964). في النحو العربي (نقد وتوجيه)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط(1).

[13] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ).(1999). المحتسب في وجوه تبيين شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة.

[14] الزّركشي، محمد بن بهادر، أبو عبد الله، بدر الدّين الشافعي المصري (ت794هـ).(1980). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط(3).

[15] ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ط(4).

[16] محمود، آدم أحمد .(1996). الحذف والتّقدير بين النحاة العرب والتّحويليين التّوليديين من (1957–1975)، رسالة دكتوراه، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[17] أنيس، إبراهيم .(1990). الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

[18] أبو المعاطي، كمال سعد .(1993). الحذف والتّقدير في بِنية الكلمة (دراسة صرفية)، رسالة دكتوراه، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[19] الزّمخشري، أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر (ت538هـ).(1979). أساس البلاغة، دار صادر، بيروت، ط(1).

[20] ابن أبي الأصبع، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر المصري.(ت654هـ). بديع القرآن، تحقيق حفني محمد مشرف، دار نهضة مصر، القاهرة.

[21] أبو المكارم، علي. (1964). الحذف والتّقدير في النحو العربي، رسالة دكتوراه، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[22] مبارك، مبارك. (1995). معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط(1).

[23] ابن هشام، أبو محمد عبد الرحمن جمال الدّين بن يوسف بن عبد الله الأنصاري (ت 761هـ). (1991). مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

[24] سبيكة، ماهر. (2009). مجالات الحذف ومسوغاته، رسالة دكتوراه، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[25] سليمان، رمضان ربيع. (2011). الحروف العربية بين الحذف والتّقدير (دراسة دلالية)، رسالة دكتوراه، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[26] الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني(ت1094هـ).(1998). الكلّيات، صحح فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(2).

[27] السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ).(2003). الإتقان في علوم القرآن. عناية: خالد العطّار، دار الفكر، بيروت، ط(1).

[28] الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ).(1989). دلائل الإعجاز، قرأ وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(2).

[29] العلوي، الإمام يحيى بن حمزة اليمني (ت745هـ).(2002). الطّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1).

[30] عيد، محمد. (1989). أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة.

[31] **السيد، شفيع الدين** .(2006). النظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، دار غريب، القاهرة.
[32] **ابن يعيش، موفّق الدين بن يعيش بن علي** .(ت 643هـ). شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة.
[33] **الباقولي، علي بن الحسين الأصبهاني**، الملقب ب (جامع العلوم) (ت543هـ).(1999). إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط(4).
[34] **السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر**.(ت911هـ). المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل، بيروت.
[35] **المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد**.(ت 285 هـ). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
[36] **ابن هشام، أبو محمد عبد الرحمن جمال الدين الأنصاري** .(ت761 هـ). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة.
[37] **الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر**.(ت905 هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر، بيروت.
[38] **الباقولي، علي بن الحسين الأصبهاني**، الملقّب ب (جامع العلوم) (ت543هـ).(2008). جواهر القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لقصور الثّقافة، القاهرة.
[39] **الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل** (ت7هـ).(1992). ديوان الأعشى، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط(1).
[40] **الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد**.(ت577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
[41] **ابن جنّي، أبو الفتح عثمان** (ت392هـ) .(1993). سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(2).
[42] **ابن جنّي، أبو الفتح عثمان** (ت392هـ) .(2013). المنصف، شرح لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
[43] **يعقوب، إميل بديع** .(1992). المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).
[44] **القزويني، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن** (ت 734هـ).(1988). الإيضاح في علوم البلاغة، راجعه: الشيخ بهيج غزاوي، دار إحياء الكتب، بيروت، ط(1).
[45] **العباسي، الشّيخ عبد الرحيم بن أحمد** (ت963هـ).(1947). معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
[46] **ابن الحاجب، الإمام جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي المالكي** (ت646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية.
[47] **السكّري، أبو سعيد الحسن بن الحسن**.(ت275 هـ). شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستّار أحمد فراج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

[48] البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ).(1997). خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(4).

[49] البكري، الوزير أبو عُبيد، عبد الله بن عبد العزيز.(ت487هـ). سمط اللآلي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

[50] ياقوت الحموي، الشّيخ الإمام شهاب الدّين أبو عبد الله .(ت 626هـ).(1959). معجم البلدان، دار صادر، بيروت.

[51] أبو علي الفارسي، الحسين بن أحمد (ت377هـ) .(1983). الحُجّة في علل القراءات السّبع، تحقيق: علي النجدي ناصف وغيره، مراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط (1).

[52] الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس (ت 770هـ).(2006). المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط (2).

[53] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمد بن عبد الله (ت 672هـ) .(2000). شرح الكافية الشّافية، تحقيق: علي محمد د معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).

[54] المرادي، أبو محمد بدر الدّين الحسن بن أم قاسم الأندلسي .(ت 749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(1).

[55] أنيس، إبراهيم .(2018). في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

[56] القُرطبي، أبو عبد الله محمد .(671 هـ). الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تقديم: هاني الحاج، حقّقه وخرج أحاديثه: عماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

[57] أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي (ت745هـ) .(1993). تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط(1).

[58] الجندي، أحمد علم الدين .(1983). اللّهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب.

[59] الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد (ت 972هـ). (2008). مجيب الندا في شرح قطر الندى، تحقيق: مؤمن عمر محمد البدارين، الدار العثمانية، عمان، ط(1).

[60] ابن الشّجري ، الإمام العالم ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن حمزة العلوي (ت542هـ). الأمالي الشّجرية.

[61] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت 669هـ).(1978). الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط(3).

[62] الحريري، أبو محمد القاسم بن علي .(ت 516 هـ). درة الغواص في أوهام الخواص، مكتبة المثنى، بغداد.

[63] آل غنيم، صالحة راشد .(1985). اللهجات في الكتاب لسيبويه (أصواتا وبنية)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرمة، ط(1).

[64] ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدّين محمد بن عبد الله (ت672هـ).(1990). شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطّباعة، القاهرة، ط(1).

[65] **الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن** (ت نحو 900هـ). (2014). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تقديم: عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطّلائع، القاهرة.

[66] **الحملاوي، أحمد بن محمد** (ت 1351هـ).(1991). شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر.

[67] **الرضي (الأستراباذي)، محمد بن الحسن** (ت 686هـ). (1975). شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

[68] **ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق** (ت244هـ) .(1956). إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط(2).

[69] **الجوهري، أبو إسماعيل، حماد** (ت393هـ). (1979). الصحاح، تحقيق: عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(2).

[70] **الأخفش (الأوسط)، أبو الحسن سعيد بن مسعدة** (ت 215هـ).(1990). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1).

[71] **الثّعلبي، الإمام الهمام أبو إسحق أحمد.**(ت427 هـ). الكشف والبيان، المعروف (تفسير الثّعلبي)، دراسة وتحقيق: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي.

[72] **الزّمخشري، أبو القاسم جاد الله، محمود بن عمر** (ت 538هـ).(2006). المفصل في علم العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1).

[73] **الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد** (ت207هـ).(2011). معاني القرآن، حقّقه وخرج أحاديثه: الشّيخ الدكتور عماد الدين بن سيد آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت، ط(1).

[74] **الدّماميني، الإمام محمد بن أبي بكر** (ت828هـ). (2007). شرح الدماميني على مغني اللّبيب، صححه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

[75] **ابن خالويه، أبو عبد الله الحسن بن أحمد** (ت370هـ). (2012). مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي.

[76] **الصبان، محمد بن علي الشّافعي** (ت 206هـ). (1997). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).

[77] **ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي** (458هـ).(2020). المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت.

[78] **ابن محمود، محمد بن عبد الله** (ت819هـ) .(2005). الكفاية في النحو، تحقيق ودراسة: إسحق محمد يحيى الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط(1).

[79] **الشّنقيطي، الفاضل الرحالة، أحمد بن الأمين** (ت1331هـ).(1973). الدرر اللّوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، دار المعرفة، بيروت، ط(2).

[80] ابن الخباز، أحمد بن الحسين (ت639هـ). (2002). توجيه اللّمع، شرح كتاب اللّمع لأبي الفتح بن جنّي، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط(1).

[81] المالقي، الإمام أحمد بن عبد النّور (ت702هـ). (1985). رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط(2).

[82] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (669هـ). (1999). شرح جمل الزّجاجي (الشّرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط(1).

[83] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ). (2003). الأشباه والنّظائر في النّحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط(2).

[84] الزّمخشري، أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر (ت 538هـ) .(2012). الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تعليق: الشّربيني شريده، دار الحديث، القاهرة.

[85] داود، خالد علي حسن.(2004). ظاهرة الحذف في الحديث النّبوي الشّريف (دراسة بلاغية في صحيح مسلم)، رسالة ماجستير، كلّية الآداب، جامعة القاهرة.

[86] راضي، عبد الحكيم، .(1980). نظرية اللّغة في النّقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[87] عبد السلام، مصطفى.(1991). الحذف البلاغي في القرآن، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية.

[88] الأنباري، كمال الدّين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.(ه577) .(1997). أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).

[89] حمودة، طاهر سليمان.(1982). ظاهرة الحذف في الدرس اللّغوي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط(1).

[90] القزويني، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب (ت 734هـ). (2002). تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، قرأه وكتب حواشيه وقدم له: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط(1).

[91] الرضي (الأستراباذي)، محمد بن الحسن (ت686 هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمرو.

[92] محمد، عبد الفضيل عبد العظيم.(2010). ظاهرة الحذف في ديوان الحماسة لأبي تمام (دراسة نحوية دلالية)، رسالة ماجستير، كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة.

[93] السيرافي، أبو سعيد الحسن ين عبد الله (ت368هـ).(1979). شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتّراث، دمشق.

[94] السامرائي، فاضل صالح .(2002). الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط(1).

[95] السكّاكي، الإمام أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر.(ت626هـ). (1987). مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(2).

[96] أبو موسى، محمد محمد .(1980). خصائص التّراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط(2).